

التطور الفكري و النظري للعولمة : التسلسل التاريخي و الأثر الاقتصادي

الدكتور: بن سعيد محمد

أستاذ محاضر - ب - بقسم العلوم التجارية

الدكتور: صالح إلياس

أستاذ محاضر - أ - بقسم العلوم التجارية

- جامعة جيلالي لياباس - سيدي بلعباس

ملخص:

منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة، لم يألفها في السابق أو أنها كانت موجودة، وغلفت بأطر جديدة، أو ما هي إلا مرحلة يتقاطع فيها جديد هذا التاريخ وقديمه.

وتحت تسمية حديثة، في إطار هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود، وكذلك إمكانات إيصال المعلومات اليوم صارت أسهل بكثير من قدرة حصول البلدان على الكهرباء والماء.

وهذه الظاهرة هي العولمة، "فحول العولمة تساؤلات تتراحم في طابور طويل وهي ظمأى حيث تنتظر شيئاً من إجاباتها، ولأن معدل سرعة الإجابات الوافية أقل من سرعة ما تقذفه العولمة من أسئلة وإشكاليات، فسيطول المدى بهذا الطابور و سيبقى ولفترة أطول" وحتى نفهم هذه الظاهرة لا بد أن نتطرق أولاً إلى ماهية العولمة، من خلال التعريف بالمفهوم لغةً واصطلاحاً، مروراً بالنشأة التاريخية لهذه الظاهرة، ثم نتطرق إلى وجهتي نظر كل من العالم المتقدم، والعالم المتخلف، وفي الأخير ندرس الأجهزة المحركة للعولمة

الكلمات الدالة : العولمة، الاعتماد المتبادل؛ تحرير التجارة؛ صندوق النقد الدولي؛ البنك الدولي؛ المنظمة العالمية للتجارة؛ رفع الحواجز الجمركية؛

Résumé :

Depuis la fin du XXème siècle, le monde est en prise avec un nouveau phénomène qu'il n'a pas connu auparavant, Ce phénomène existait déjà mais revêtu sous un aspect nouveau ou ce n'est qu'une période transitoire ou le moderne se recoupe avec l'ancien.

Sous une nouvelle appellation, concernant ce nouveau phénomène, beaucoup parlent de facilitation de circulation des gens, de l'information, des marchandises entre les pays, d'une terre sans frontières, d'un marché sans frontières et la possibilité d'acheminement des informations qui se fait actuellement de façon beaucoup plus facile que s'il s'agit de l'approvisionnement en eau et électricité pour certains pays.

Ce phénomène est la mondialisation, plusieurs questions sont au centre de la mondialisation et demeurent sans réponses satisfaisantes.

Le nombre de problématiques que pose la mondialisation est sans commune mesure avec le nombre de réponses.

بن سعيد محمد و صالح إلياس

Pour comprendre ce phénomène nous devons impérativement donner une définition de la mondialisation sur le plan de langue et son usage, en passant par sa genèse, ensuite nous exposons le point de vue du monde développé et celui du sous-développé.

Enfin nous étudions les éléments moteurs de la mondialisation.

تمهيد:

منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة، لم يألفها في السابق أو أنها كانت موجودة، وغلفت بأطر جديدة، أو ما هي إلا مرحلة يتقاطع فيها جديد هذا التاريخ وقديمه¹.

وتحت تسمية حديثة، في إطار هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود، وكذلك إمكانات إيصال المعلومات اليوم صارت أسهل بكثير من قدرة حصول البلدان على الكهرباء والماء.

وهذه الظاهرة هي العولمة، "فحول العولمة تساؤلات تتزاحم في طاوور طويل وهي ظمأى حيث تنتظر شيئاً من إجاباتها، ولأن معدل سرعة الإجابات الوافية أقل من سرعة ما تقذفه العولمة من أسئلة وإشكاليات، فسيطول المدى بهذا الطاوور و سيبقى ولفترة أطول"².

وحتى نفهم هذه الظاهرة لا بد أن نتطرق أولاً إلى ماهية العولمة، من خلال التعريف بالمفهوم لغةً واصطلاحاً، مروراً بالنشأة التاريخية لهذه الظاهرة، ثم نتطرق إلى وجهتي نظر كل من العالم المتقدم، والعالم المتخلف، وفي الأخير ندرس الأجهزة المحركة للعولمة.

1. ماهية العولمة.

1.1. تعاريف ومفاهيم:

لا يزال الجدل قائماً حول ضبط تعريف العولمة، فكل يعرفها حسب التيار الذي ينتمي إليه، وأيضاً حسب موقفه تجاهها، فإذا كان مؤيداً فإنه يذكر الخصائص التي يراها إيجابية في العولمة، وإن كان محايداً (موقف وسطي) يضع تعريفاً بحيث عندما تقرأه وتدرسه لا تجد هناك ما يدعو إلى قبولها أو رفضها، وإن كان معارضاً فإنه يعرفها من خلال مساوئها.

1.1.1. التعريف اللغوي:

إن ما برهن عليه "سمير أمين" من كون العولمة ما هي إلا مرحلة جديدة/قديمة، فإن دلّ هذا فإنما يدلّ على أنّ العولمة لها بُعد تاريخي وما هو جديد هو المصطلح، و بالتالي لدراسة المفهوم اللغوي لهذه الظاهرة لا بدّ من تتبع تسمياتها السابقة في الماضي، حيث أنه في السنوات القليلة الماضية كان يعمّم مصطلح "النظام العالمي الجديد" أو "النظام الدولي" ويعني بالإنجليزية «INTERNATIONAL ORDER» ويتكون من مصطلحين «INTERNATIONAL» ومعناها دولي أو بين الدول وكلمة «ORDER» معناها منتظم ومتناسق.

والمقصود بالمنتظم هنا هو أنّ مجموعة من العناصر تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية «INTERDEPENDANCE».

ونعني بظاهرة الاعتماد المتبادل (الزيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتشار التكنولوجيا)³ ثم تبعه مصطلح الكوكبة «GLOBALISATION» وهو مشتق من «GLOBE» بمعنى الكرة والمقصود بها الكرة الأرضية والكوكب الذي نعيش على سطحه، أي العالم وهذا يعني مشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة، ويقال به بالفرنسية «MONDIALISATION».

¹ يحيى اليحيوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 29.

² هشام البعاج، سيناريو استمولوجي حول العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 247، 1999، ص 38.

³ د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 03.

بن سعيد محمد و صالح إلياس

المشتقة من « MONDE » بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي وقد ترجم مصطلح الكوكبة إلى العولمة ، وقد ولدت في مدارس التسيير الكبرى الأمريكية في بداية الثمانينيات ، والذي اختلف العرب في ترجمته بقدر ما اختلفوا في فهمه ، حيث اقترح له مقابل في العربية "التدويل — الشمولية — الكونية — الكوكبة".

إلا أنّ المصطلح الشائع هو "العولمة" وهي نسبة إلى العالم — بفتح العين — أي الكون وليس العلم — بكسر العين — ويرى الدكتور: "أحمد صدقي الدجاني" أنّ العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أنّ الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل ، أي أنّ العولمة تحتاج لمن يعممها.

2.1.1. التعريف الاصطلاحي للعولمة:

لقد تعددت و تنوعت التعاريف واختلفت باختلاف الرؤى والمشارب الإيديولوجية، ونذكر من أهمها مايلي:

- 1- أقدم تعريف للعولمة هو التعريف الذي جاء به "رونالد روتسون" والذي أكد أنّ العولمة: هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش .
- 2- هي مسار الاعتماد المتبادل بين الأسواق وإنتاج مختلف الدول المتزايد عن طريق تبادل السلع والخدمات ، وأيضاً التدفقات المالية والتكنولوجية⁴
- 3- العولمة تتعلق بالتطور التكنولوجي ، نظرية العلاقات الدولية ، استراتيجيات الحداثة والنمو وكذلك مجالات مختلفة⁵.
- 4- على المستوى الاقتصادي ، العولمة هي مسار اندماج الأسواق الوطنية والمحلية في سوق موحد ، وليس فقط السلع والخدمات ولكن أيضاً سوق الأموال وسوق التكنولوجيا وسوق العمل ، التطور السريع لوسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات⁶.
- 5- العولمة هي التبادل المعمّم بين مختلف الجهات في الفضاء العالمي ، فضاء المبادلات بين البشرية المتزامنة ، وخاصة في سنوات الخمسينات الأخيرة ، حيث تضاعف عدد الأشخاص ثلاث مرات ، تغيير هرم السن ، عبء مدة الحياة ، زيادة البلدان ، زيادة مبادلات السلع والخدمات ، تدفق المعلومات⁷.
- 6- العولمة هي زيادة تقسيم العمل على النطاق العالمي⁸.
- 7- يرى " فرنسوا بيرو-FRANCOIS PERROU " أنّ العولمة هي العلاقات بين الشعوب من جهة وبين الشعوب والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى⁹.
- 8- وهناك من يرى العولمة أو الكوكبة أنّها تركز على تدويل (بين الدول) الإنتاج والمبادلات وتقارب المستوى المعيشي ، وتمثال طرق الاستهلاك في الدول المتقدمة عن طريق المؤسسات الكبرى التي لها استراتيجية عالمية ، تطمح من خلالها أن تكون موجودة في الو.م.أ ، أوروبا ، آسيا الشرقية والجنوبية بهدف تدنية التكاليف في الأقطاب الكبرى الثلاثة التنموية .
- وتعلن في نفس الوقت للمنتجات الصناعية لتشمل المنافسة العالمية ، بحيث تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى عرض إبداعاتها في سوق داخلية قبل إحلالها في السوق العالمية¹⁰.
- 9- العولمة توصف بالتطور التاريخي والتي تعني*نهاية التاريخ* في نظر HEGEL و "MARX" والفيلسوف الأمريكي الياباني الأصل بحيث تهدف إلى تعميق عولمة الأسواق وتحقيق سياسة الملائمة بين الحدود من خلال المدخلات أو المخرجات للسلع والخدمات والأشخاص ، و رؤوس الأموال¹¹.

⁴ Grahame Topson , introduction : situer la mondialisation , revue internationale des sciences sociales , № 160 , 1999 , p. 161 .

⁵ Ibid , p. 159.

⁶ Kiragoto et Brendan , les deux faces de la mondialisation : de petites économies ouvertes dans un monde de plus en plus interdépendants , revus internationale des sciences sociales , op cite , p.226

⁷ Olivier Doffus , la mondialisation , la bibliothèque du citoyen , 1997 , p.08

⁸ د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 43 .

⁹ J.P. Michieles Duzunidis , mondialisation et citoyenneté , édition : l'harmattan , 1999 , p.43.

¹⁰ Frederic Toulon , Que Sais – Je ? , édition : Boucherre , Alger , p. 61.

- 10- يقصد بالعملة إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي¹² .
- 11- يرى الدكتور "صادق جلال العظم" بأنّ: "العملة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها"¹³ .
- 12- وقد عرفها الكاتب الفرنسي "دولفوس" بأنها تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون . يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود....

من التعاريف السابقة الذكر نجد هناك الكثير تتشابه فيما بينها ، وهناك من تختلف عن بعضها البعض باختلاف وجهات نظر واضعبيها ومجالات أعمالهم .

فمن يؤيد الرأسمالية يرى أن العملة هي آخر مراحل تطور الرأسمالية أو هي مرحلة عليا للرأسمالية ، بحيث نجد كل الأطروحات الغربية حول دراسة العملة تستند إلى ما قدّمه الكاتب الأمريكي "فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" حيث يعتقد بأن النظام الرأسمالي و الليبرالي قد حقق انتصاره المنشود وكذا الديمقراطية.

وهناك من يرى أنه لاعولمة دون الشركات المتعددة الجنسيات ، فهي المحرك الرئيسي عن طريق تطورها وانتشارها الجغرافي السريع في كل أنحاء العالم ، وهناك من يرى بأنها اتجاه تاريخي نحو ربط العالم ببعضه البعض أي أنها نموذج للقرية الصغيرة ، وبالتالي فالعملة هي ظاهرة جاءت نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية بهدف إقامة علاقات دولية تخدم مصالح الكل ، وكما ذكرنا سابقاً اختلاف التعاريف يرجع أساساً إلى وجهة نظر واضعي هذا التعريف.

فالجاناب المؤيد للعملة يرى بأنها ظاهرة إنسانية إيجابية تهدف إلى حل المشاكل التي يصعب أن تحلها الدولة بمفردها كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية ، وانتقال الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى ، كذلك ينتج عنها تطوير وامتداد المصالح الدولية ، و توحيد لأسواق العالم يتم فيه تجاوز كل الحواجز الفاصلة بين الأمم ، عبر معابر من المصالح المشتركة، كذلك انتشار التكنولوجيا ، والتقنية الحديثة سوف تدفع إلى أبعاد غير مسبوقه في الإنتاج والإنتاجية وفي تدنية التكلفة ، وفي خفض أسعار المنتجات .

كما تسمح العملة بوحدة أسواق المال العالمية ، ووحدة السياسات المالية والنقدية المطبقة في جميع أنحاء العالم امتصاصاً للفوارق القائمة الآن وتوحيداً وتطبيقاً لنظم الإنتاج والتسويق¹⁴

(كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العملة تزيد وتساهم في تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي ، وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق توسيع التجارة ، إضافة إلى امكانية زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات)¹⁵ .

أما بالنسبة للجاناب الرفض للعملة فينطلق من كون العملة هي فكرة وتصور أكثر مما هي واقع ماعدا الجانب الاقتصادي وينطلقون في تعديدها مساوئها:

العملة تسحق الهوية والشخصية الوطنية ، تسحق الثقافة والحضارة الوطنية ، تسحق المصالح والمنافع الوطنية ، السيطرة على الأسواق المحلية وكذا فرض الوصاية الأجنبية.

فمن خلال استقراءنا للمساوئ السالفة الذكر نجد أنه في ظل العملة يهيم دور الدولة وغياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية ، وبالتالي ذوبان الدولة القومية بحيث تفقد فيها سيادتها المطلقة ، لاسيما الدول الضعيفة ، فضلاً عن انهيار التوازنات الدولية السياسية

¹¹: Sous la direction de Pierre Bezbak et Sophie Gherardi , Dictionnaire de l'economie , Edition France Loisirs, Paris , 2001, P.181.

¹²: ضياء مجيد الموسوي ، العملة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص51.

¹³: هشام البعاج ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص 39.

¹⁴ د . محسن أحمد الخضير العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 135-137.

¹⁵ د. عمر صقر ، العملة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 16 .

بن سعيد محمد و صالح إلياس

والاقتصادية والاجتماعية ، والسيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذي النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة ، وكذلك سيطرة المنظمات الاقتصادية الدولية التي ستعرض لها لاحقاً ، مثل :صندوق النقد الدولي "F.M.I" ، المنظمة العالمية للتجارة "O.M.C" ، البنك العالمي "B.M" التي تسيطر عليها الدول المتقدمة ، ومن ثم فإن هذه المنظمات ستراعي مصالح الدول المتقدمة في عصر العولمة¹⁶.

وكذلك تؤدي العولمة إلى انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة البطالة ، مع الحد من قدرة السلطات الوطنية في التحكم في سياساتها الاقتصادية ، كما تواجه الدولة قيوداً عندما تضع هيكلها الضريبي ومستوياته ، لأن قدرتها على التمييز الضريبي سوف تنخفض في ظل القدرة النسبية لعوامل الإنتاج على الانتقال¹⁷.

ومن المساوئ أيضاً ، العبء الذي يشكله تنقل الأشخاص إلى الدول الغنية ، فالأفراد القادمون من الدول الفقيرة يقبلون بأجور أقل من أمثالهم في هذه الدول ، وهذا يثير غضب مواطني تلك الدول كما هو ملحوظ في دول أوروبا.

وقد يعمل ذلك على التخفيض من حدة عجز التحويلات الأجنبية للدول النامية وهذا مالا ترضاه كثير من الدول المتقدمة هذه بعض إيجابيات وسلبيات العولمة من خلال وجهات نظر المؤيدين والمعارضين ، أما الموقف الواسطي فيعتمد على العقلانية والواقعية السياسية في التعامل مع ظاهرة العولمة دون الانبهار بها كلية ودون رفضها دفعة واحدة مما يستوجب على دول العالم الثالث أن تلتزم الحذر ، والانتقاء قدر الإمكان .

2.1. النشأة التاريخية للعولمة

لقد حاول العديد من الباحثين والمفكرين والمؤرخين وضع ظاهرة العولمة محل الدراسة من أجل كشف أسرارها ومعرفة سماتها ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد تاريخ نشأتها حيث يذهب بعضهم إلى أن العولمة كفكرة ظهرت مع بداية قيام التبادل التجاري "Mercantiliste".

حيث تكمن فلسفتهم في تقوية الدول عن طريق تعظيم الثروة "المعادن النفيسة كالذهب والفضة" وذلك بالبيع أكثر من الشراء وبذلك هم يشجعون التوسع التجاري الخارجي مع الدول الأخرى ، ثم جاء بعدهم الكلاسيك وعلى رأسهم "آدام سميث" ، "جون باتيس ساي" ، "دافيد ريكاردو" ، و"جون استيوارت ميل" حيث دعوا إلى ترك التجارة الخارجية حرة مع إلغاء كل العوائق ، كالرسوم الجمركية والضرائب .

وجاءت بعدهم المدرسة النيوكلاسيكية ويتزعمها "هيكشر" و"أولين" فهم يرون بضرورة التبادل التجاري الذي يركز على أساس الأثمان ، وليس على وحدات العمل .

ومن جهة أخرى هناك من قسم تاريخ نشأة العولمة إلى أربعة محاور ، وعلى رأسهم "السيد:عبد الجليل كاظم":

حيث يركز المحور الأول على الناحية التاريخية ، فيعددون مراحل تطور الإنسان منذ ظهوره ، فكان في البداية عبداً للطبيعة يعيش على ما تجود به من ثمار ونباتات ، ثم انتقل إلى مرحلة الصيد والقتل ، وبعدها إلى الزراعة ثم الصناعة ، وبها حوّل الاقتصاد من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد الرمزي ، وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة ، بحيث اقترن ظهورها بالتطور الحاصل في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية.

أما المحور الثاني فهو يعتمد على رأي "رونالد روبيرتسون" ، حيث يعتقد بأن تطور العولمة مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الجينية ، وهي تمتد بين القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، وتميزت بنمو المجتمعات القومية وظهور القيود التي سادت في القرون الوسطى وبداية الجغرافيا الحديثة باكتشاف "كريستوف كولومبوس" للقارة الأمريكية عام 1492.¹⁸

¹⁶ د. محسن أحمد الخضير ، العولمة ، مقدمة في فكر و اقتصاد وإدارة عصر الادولة ، مرجع سابق ، ص 130 - 133

¹⁷ د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 17

¹⁸ Sous la direction de Pierre Bezbakh et Sophie Gherardi , OP CITE , p. 185

بن سعيد محمد و صالح إلياس

وهذا ما أدى إلى انتقال عدد كبير من الشعوب الإفريقية والبرتغالية والإسبانية إلى القارة الجديدة ، مما أدى إلى ظهور فكرة التبادل بين الدول.

المرحلة الثانية: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات:

1. **فترة النشوء:** وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده ، تميزت بظهور مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية والاهتمام بموضوع القومية العالمية.

2. **فترة الانطلاق :** واستمرت من 1870 حتى العشرينات من القرن الماضي تم خلالها إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي ، وظهر تطور كبير وهائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال ، وتمت المنافسة الكونية مثل الألعاب الأولمبية ، جائزة نوبل ، نشأة عصبة الأمم في مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، واستمرت من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن الماضي ، بدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الخاصة بعملية العولمة .

3. **فترة الصراع :** تمتد ما بين العشرينات حتى منتصف الستينات .

4. **فترة عدم اليقين :** بدأت منذ الستينات ، وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات ، وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي ، شيوع الأسلحة الذرية وزيادة المؤسسات الكونية والحريات العالمية ، ظهور حركة الحقوق المدنية ، والاهتمام بالمجتمع المدني.

وفيما يخص المحور الثالث فيرى أصحاب هذا المحور أن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي في نهاية الخمسينات وزيادة التجارة الدولية حيث زيادة حجم التبادل التجاري وكذا زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة في فترة الثمانينات بسبب إزالة القيود الجمركية ومن مؤيدي هذا المحور "محمد الأطرش" و"أحمد ثابت".¹⁹

أما المحور الرابع فيتزعمه "جان شولت J. Sholt" حيث يرى بأن ظهور العولمة كان سنة 1866 عند ظهور أول خدمة "تلغراف" عبر المحيطات وتوقيت غرينيتش وظهور الراديو وانتقال الأموال دون فرض ضرائب ويمكن الإشارة إلى عدد من الأحداث الرئيسية التي مهدت الطريق لظهور العولمة:²⁰

عام 1891: أول نظام للاتصال التلفزيوني بين لندن وباريس.

عام 1920: أول إذاعة بالراديو من محطة K.D.K.A الأمريكية.

عام 1930: خطاب الملك جورج الخامس في افتتاح مؤتمر للبحرية البريطانية في لندن الذي يربط بين 242 محطة تابعة للبحرية الإنجليزية عبر قارات العالم في آن .

عام 1957: إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي.

عام 1962: بدء أول اتصالات دولية بالأقمار الصناعية .

عام 1976 : بدء أول بث مباشر بالأقمار الصناعية على الأطباق المقعرة

عام 1977: أول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية، والتي عملت على زيادة قدرة الاتصالات

اللاسلكية .

وبناء على ما ذكر سابقا ، فإن sholt يرى بأن العولمة ليست أمركة بدليل أن العوامل السابقة التي أدت إلى ظهور العولمة نشأت بعيدا عن رغبة زعيم سياسي بل هي مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عقول بشرية عبر سيرتها الطويلة .

¹⁹ محمد الأطرش ، العرب و العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 269 ، 1998 ، ص 105 .

²⁰ حسين خريف ، عولمة العنف ، أي دور للنظام الاعلامي العالمي ؟ مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، عدد 18 ، 2002 ص 51

2. موقف دول العالم من العولمة

1.2. نظرة الثالث للعولمة

من خلال التعاريف السابقة وجدنا أن مفهوم العولمة يختلف من مفكر لآخر ، ومن هيئة لأخرى ، فلو نظرنا إلى القوى المسيطرة على العالم والمتمثلة في الو.م.أ والاتحاد الأوروبي واليابان ، نجد أن المفهوم يختلف: فالو.م.أ تنظر للعولمة انطلاقاً من فكرة العالم قرية صغيرة ، وذلك من خلال إنشاء مناطق التبادل الحر ورفع الحواجز الجمركية حتى يسهل عمل الشركات الكبرى ويرفع من اقتصادياتها . وإذا تكلمنا عن أمريكا يمكن تغيير مصطلح العولمة بالأمركة نظراً لكون الصراع الذي كان قائماً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين الثنائية القطبية ، المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الو.م.أ . فبأفول المعسكر الشرقي أصبحت الو.م.أ . تحتل الصدارة العالمية ، وهنا يمكن التمييز بين الأمركة السياسية والأمركة الاقتصادية ، والأمركة الثقافية. فالأمركة السياسية تسعى بموجبها الو.م.أ إلى إعادة هيكلة العلاقات الدولية والجهوية وجعلها في خدمة الاقتصاد الأمريكي ، ونجد أنها عملت على تطوير مهام الحلف الأطلسي وزيادة القواعد للعولمة الاقتصادية العسكرية في المناطق الاقتصادية ، والأمركة الاقتصادية تظهر في استعمال مؤسسات "بريتون وودز" لتوسيع ظاهرة الدولار وفرض الإيديولوجية الليبرالية والترويج وكذلك السيطرة على المصادر الرئيسية للقوى المنافسة (أوروبا واليابان) النظرة الأوروبية للعولمة : برزت المجموعة الأوروبية مع أمريكا الشمالية و اليابان (الثالث Triade) كأكبر قوة اقتصادية في العالم.

فعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الدول الأوروبية و بالأحرى الاتحاد الأوروبي نجده يركز على فكرة بناء سوق موحد لأوروبا والتي تشكل مركز قوة لمواجهة تحديات العولمة و هذا في إطار الأقلمة régionalisation و تمرکز المؤسسات

و البنوك و اتباعها استراتيجية توسعية انطلاقاً من سوقاً موحدة ذات و حدة نقدية موحدة (الأورو) و هذه تعتبر نقطة متقدمة بلغها الاندماج الاقتصادي ، و بعد توحيد السياسة النقدية فالتفكير الحالي متمحور حول توحيد الميزانية²¹

كما تسعى الدول الأوروبية إلى استمالة الدول النامية إليها في إطار اتفاقية الشراكة و هذا بهدف ربح أسواق جديدة لتصرف المنتجات و في نفس الوقت مصدر للمواد الأولية و بتكاليف منخفضة و لعل أهم عامل ساهم في تكتل الدول الأوروبية هو قوة الشركات المتعددة الجنسيات التي لها نفوذ يجعلها تضغط على الهيئات التنفيذية و خير مثال في ذلك : نجد أن الدول الأوروبية رغم اختلاف اللغات و الأجناس و المعتقدات و كذا العداوة التي كانت قائمة بينهم خاصة فرنسا و ألمانيا اللتان تمثلان أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي الا انهما اتحدتا ، و لعل الفضل الرئيسي في ذلك يرجع إلى مكانة و قوة الشركات المتعددة الجنسيات .

النظرة اليابانية للعولمة : أن اليابان بلد عبارة عن أرخبيل من الجزر يفوق 3400 جزيرة ، فان دل هذا انما يدل على محدودية الموارد الطبيعية و رغم ذلك نجح اليابانيون في استغلال إمكاناتهم الاقتصادية لخلق قلعة اليابان الصناعية و أصبحت من الدول الصناعية الكبرى في العالم و يعود ذلك إلى طبيعة نظام الانتاج السائد الذي يركز على المنافسة القوية بين الشركات اليابانية .

"ومن هذا فإن النظرة اليابانية للعولمة تستند على نموذج تدويل (le modèle de l'internationalisation) الشركات اليابانية و توسيعها على مستويات الاسواق الجديدة بإعادة انتاج بحجم واسع و مبدأ التعاون الذي يميز استراتيجيتها للنمو الإقليمي و العالي"²²

²¹ Laurent Quignon , de L' union monétaire à L union budgeters , in problèmes économiques, № 2650 , 2000 , p.29

ولعل شركة Toyota هي النموذج الذي يمثل سيورة العولمة المتمركزة على تقسيم العمل الذي يعوض تدريجيا تنظيم فورد للعمل²³

وكذلك تظهر الهيمنة المالية لليابان في امتلاكه اكبر البنوك العالمية التي تسودها العملة اليابانية (الين) حيث اصبحت حملة عالمية قوية مطلوبة وقليلة التقلبات ، و تعتبر احد العملات الرئيسية المشكلة لوحدة الحقوق السحب الخاصة التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي.

ومن خلال متابعتنا للمشروع الياباني في ظل العولمة يتضح لنا جليا ان مصدر و قوة اليابان هو ثقافتها المتماسكة و القوية. ومن دراسة الثالوث نستنتج أن الدول المتفوقة اقتصاديا، قوتها تكمن في شركاتها و كل دولة تهدف الى بسط نفوذها عالميا من أجل تصريف متوجاتها في أسواق الدول الفقيرة التي في نظرهم هي أسواق استهلاكية لا غير

2.2. الدول النامية و تحديات العولمة

إن الدولة النامية تعيش وضعية مزرية ، حيث تطرح العولمة عليها جملة من التحديات و لهذا يجب أن تعمل على تحرير نفسها من الفقر و التبعية و الحد من الارتفاع في مستويات الدين الخارجي و زيادة جانب العرض ، حيث نجد أن هذه الدول تعتمد على سلعة أو سلعتين للتصدير كما تعرف انخفاض رصيد رأس المال البشري ، وصعوبات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ويمكن عرض موقف الدول النامية تجاه العولمة من خلال آثارها سواءا بالإيجاب أو السلب :

الآثار الإيجابية : بالإضافة إلى ما ذكر سابقا بالنسبة للموقف المؤيد للعولمة .

- توسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة و زيادة المنافسة بين الشركات .

- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل يترتب عليه زيادة الإنتاجية وتحسين في مستويات المعيشة.

- الزيادة في التدفقات المالية تؤدي إلى ضعف أسعار القاعدة المحلية وهذا يؤدي إلى الزيادة في الاستثمارات .

- الانفتاح المالي للدول النامية يمكنها من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية وبالتالي تحصل على ما تحتاج إليه من أموال لسد الفجوة في الأموال المحلية

- كما تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد على القروض المصرفية التجارية و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية

- تؤدي اجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال .

- تساعد الاستثمارات الخارجية على تحويل التكنولوجيا.

الآثار السلبية: من بين الآثار السلبية :

- تمركز الثروة على مستوى العالمي في أيدي القلة - الدول الاكثر غنا -

- انخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة و زيادة البطالة ، ومشكلة توزيع الدخل يحدث فجوة بين أجور العمال الأقل مهارة وأجور العمال الاكثر مهارة .

- زيادة أسعار الواردات الغذائية للدول النامية نتيجة خفض الدعم و الاعانات في قطاع الزراعة .

- الدول تواجه قيود حول هيكلها الضريبي.

²² د.مبارك بوعشة ، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، عدد 16 ، 2001 ص180 .

²³ نفس المرجع ص181

بن سعيد محمد و صالح إلياس

- زيادة الارتباطات بالأسواق المالية الخارجية تؤدي إلى زيادة الازمات الاقتصادية كالأزمة الاقتصادية في المكسيك 1994 ، وخير مثال أزمة بلدان شرق آسيا في منتصف 1997 انفجرت أزمة مالية بهذه المنطقة خاصة اندونيسيا ، تايلندا ، كوريا ، ماليزيا²⁴

حيث كانت هذه الدول تتمتع بسجل رائع في الاداء الاقتصادي ، النمو السريع ، التضخم المنخفض ، واستقرار الاقتصاد الكلي.

وبظهور الأزمة في بلد صغير: تايلندا امتدت إلى أسواق العالم حيث بدأت أزمة العملة التايلاندية BAHT في ماي 1997 ، وفي 11 جويلية لجأت الفلبين إلى تعويم PESO بعد فشلها في الدفاع عن ثبات سعر الصرف باستخدام معدلات الفائدة و عمليات السوق المفتوح وفي 21 جويلية تعرضت العملة الماليزية للاختيار ، في منتصف أكتوبر انهارت كل من عملة اندونيسيا وتايلاند بنسبة 30% وماليزيا والفلبين بـ 20% ، كما انخفضت اسعار الأسهم والسندات في بورصات تلك الدول وارتفعت اسعار الفائدة في الفلبين من 15% إلى 42% كما انخفض حجم الاحتياطي النقدي الاجنبي في دول الأزمة وانتقل الصدى

إلى الو.م.أ ، طوكيو ، لندن ، سيدني ، سنغافورة ، وفي هذه الأسواق لعب المضاربون الاوراق الراجعة²⁵ ، ولعل أشهرهم المضارب الأمريكي اليهودي جورج سوروس الذي كتب عنه المجلة الاقتصادية الأمريكية "Business Week" بأنه الرجل الذي يحول الأسواق : The man who moves the markets²⁶

3. الاجهزة المحركة للعملة

1.3. الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية.

1.1.3. الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات:

إن أحد أهم خصائص العملة المالية هو دور فاعلية الشركات المتعددة الجنسيات ، وقبل التطرق إلى أهمية الشركات المتعددة الجنسيات في تحريك العملة لابد من التعرف إلى ماهية الشركات المتعددة الجنسيات .

تعريف الشركات المتعددة الجنسيات: لقد اختلف الاقتصاديون في تعريف ش.م.ج اختلافا كبيرا فهناك من يعرفها: بأنها تلك التي تمتلك وتراقب المؤسسات الإنتاجية في أكثر من دولة²⁷ .

وهناك من يعرفها كما يلي : " لا يمكن اعتبار أي مؤسسة متعددة الجنسيات إلا إذا كانت تعتمد على تسير شامل وإستراتيجية موحدة من أجل تعاملاتها الخارجية وحتى التي تقوم بها في بلدها الأصلي"²⁸ .

فلو توقفنا في كل من التعريفين السابقين سنصل إلى أن التعريف الأول هو الأكثر شمولية للشركات المتعددة القوميات والذي يقترب بكثرة من تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بالتالي لو اعتمدنا على هذا التعريف فإن الشركات المتعددة الجنسيات ستعد بالملايين عبر العالم ، أما التعريف الثاني فهو عكس الأول لانه يعتبر جد محدود مقارنة به ، فلو اعتمدنا عليه في تصنيفنا لما تجاوز عدد الشركات المتعددة الجنسيات المائة لانهم يرون ان الشركة المتعددة القوميات يجب أن تستثمر في أي مكان من العالم تكون فيه نسبة التكاليف منخفضة بالإضافة إلى امكانية اتخاذ قرار مرتبط بالعالم ككل من خلال استغلال المعلومات المتعلقة بالتدفقات المستمرة للمال والمعلومات مابين مختلف الوحدات المكونة للمنظمة وبالتالي فإن التعريف الأكثر دقة للشركات المتعددة القوميات يتواجد ما بين الاثنين فهو أكثر صرامة من الأول ، فيما يخص عدد البلدان التي يجب أن تتوفر

بيجان .ب. أجيلي ، الأزمة الآسيوية الاسباب والعلاج ، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 1999 ، ص 28²⁴

²⁵ د. عمر صقر ، العملة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 26

د. هانس بيترمارتين ، هار الدشومان ، فخ العملة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 ، ص 117²⁶

²⁷ Bernand Bourn , L' entreprise Multinational et L' état , Edition étude vivante , P.0 8

²⁸ IBIDEM

فيها الشركة متعددة الجنسيات على المؤسسات الإنتاجية (أكثر من دولة) وأقل صرامة من التعريف الثاني ، وهذا فيما يخص إدماج العمليات الشاملة للشركة المتعددة القوميات .

" فمن هذا نجد أن الشركات العابرة (فوق القومية) أصبحت اليوم تملك - ساقا طويلة - في دول عديدة ، فهي بمثابة الاخطبوط تندفع إلى الأمام بقوة ، فعندما يكون دخل البلد غير مربح أو مكلف ، لاتلبث الشركات الكبرى مد ساقها (نشاطها) إلى بلد اخر " 29

لذلك أصبح العصر الحالي يسمى بعصر الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها العامل الاهم لهذه العولمة ، ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي للأسباب التالية :

1 - تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر واشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة

2- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد .

3- مرونتها الجغرافية .

وبهذا تعتبر الشركات الكبرى عامل توحيد أنماط الإنتاج وطرق العمل كما أنها تعتبر عامل توحيد الثقافات .

فتكوين الإطارات ، سيطرة اللغة الانجليزية ، تبني النماذج الانجلوساكسونية ، تنميط الاستهلاك ، كالمنتجات ذات الاستهلاك الكبير مثل : كوكاكولا هي منتجات ذات رواج كبير في الدول النامية .

فإنشاء فروع في الخارج (délocalisation) الذي هدفه التقرب من أسواق الاستهلاك تكون نتيجة تبني أنماط جديدة من الاستهلاك حيث ان القسط الكبير من الاستهلاك يعبر عن عادات أمريكية .

فشركة كوكاكولا حققت 68 % من المبيعات خارج أمريكا الشمالية لعام 1996 وحوالي أربعة أخماس (5/4) الأرباح على المستوى الدولي حيث قدر عدد مستهلكي كوكاكولا حوالي 5,7 مليار مستهلك وبالتالي 72 مليار لتر مباعه خلال السنة .

" وعليه أصبحت مبيعات الشركات متعددة الجنسيات تتجاوز نصف الناتج القومي العالمي وان 50 % من تجارة كل أمريكا واليابان هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في بلدان أخرى ، لمن حيث المبيعات ، فأنا نلاحظ ان الألف شركة العالمية بلغت 7704.8 بليون دولار عام 1981 ويمثل هذا نسبة 35 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي 2185.0 بليون دولار عام 1991 ، ثم ارتفعت تلك المبيعات إلى 8523.3 بليون عام 1993 مما جعل النسبة ترتفع إلى 36 % أما في 1995 فقد وصلت مبيعات الشركات العملاقة (ألف شركة الأولى) 9492.8 بليون دولار " 30

فان دلت هذه الإحصائيات انما تدل على التنامي المستمر لقوة هذه الشركات من حيث مبيعاتها وإجمالي إنتاجها وكثافة انتشارها مما يعني أننا بصدد القول بأن القرن العشرين هو قرن المنظمات الدولية ، فإن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الشركات العملاقة .

إن الشركات العالمية لم تعد تشكل فقط الأطراف الفاعلة في التفاعلات الدولية، بل أكثر من ذلك أصبحت وسيلة من وسائل احترام السياسة الدولية ، فعن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية وتحقق أسواق أكثر ووسع واستغلال عامل الزمن لصالحها كما أصبحت هذه الشركات تعمل على اهتزاز سيادة الدولة وسلطانها مما جعل العالم يصير كله مجالا للتسويق وشتى أنواعه .

30 د.غضبان مبروك ، بين العولمة و السيادة ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة.الجزائر

29 جيرالدو كسبوغو هارالد كليمنتار، الكذبات العشر للعولمة: بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة د.عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص

وأصبح في الوقت الحالي معظم أنشطة الشركات العملاقة يقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة النمط الاستهلاكي السائد ، يقول الدكتور مجدي قرقر : " إن الشركات المتعددة الجنسيات أدى تطورها وتضخمها إلى تعميق العولمة اقتصاديا ، وتعدد أنشطتها في كل المجالات ، الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع والمضاربة ، ووصل الأمر إلى أنها قد صارت تؤثر في القرار السياسي والبعد الثقافي والمعرفي ، وفي ظل العولمة استطاعت هذه الشركات الاستفادة من فروق الأسعار ، من نسبة الضرائب ، من مستوى الأجور لتركيز الإنتاج في المكان الأرخص وبعد ذلك ينقل الإنتاج إلى المكان الذي يكون فيه مستوى الأسعار أعلى ويتم تسويقه هناك . " ³¹

(ثمة اليوم في العالم حوالي 40000 شركة متعددة الجنسية ، منها 4000 فقط في البلدان الأقل تطورا ، وفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات وزن البلدان المتطورة ففي عام 1968 كانت شركة جنرال موتورز (Motor Général) وهي في المرتبة الثامنة عشر ، تفوق قدرتها الاقتصادية ألمانيا الشرقية وبلجيكا وسويسرا ، وفي عام 1982 كانت شركة كانديا باسفيك (Canadian pacifique) تساوي نيوزلندا بحجم رقم أعمالها البالغ 12.3 مليار دولار وفي العام 1993 ، كانت شركة اكسكون (EXCON) بمبيعاتها السنوية البالغة 111 مليار دولار أمريكي تملك ثروة تعادل ثلاث أضعاف الناتج الخام لايرلندا) وبهذا فالشركات متعددة الجنسيات تسيطر على الإنتاج والخدمات عبر القارات وتحتكر 18 % إلى 90 % من التجارة الدولية .

2.1.3. التكتلات الاقتصادية العالمية ³²

أعطت التكتلات الاقتصادية صبغة خاصة للاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية للدول ، فقد أصبح الدخول فيها ضرورة حتمية لكل الدول تعمل على تطوير اقتصادياتها وتحسن المستوى المعيشي لمواكبة العولمة وهي تخدم مصالح الدول الغنية أكثر مما تخدم الدول الفقيرة و أكبر هذه التكتلات اقتصادا ووزنا هي : الاتحاد الأوربي ، اتفاقية التبادل الحر بين بلدان أمريكا الشمالية وهو يضم الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك .

وهناك منظمات اقتصادية اقليمية يقتصر نشاط البعض منها على قارة معينة أو اقلي ما مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية والكارييب و بنك التنمية عبر أمريكا وكذلك بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، تجمع بلدان تتصف بتجاذبات اقتصادية موضوعية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

التي تضم 29 عضوا منهم 27 من أكثر البلدان تقدما بالإضافة الى تركيا و المكسيك و يمكن إضافة لقاءات مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطورا، هذه المنظمات تمتاز بالطابع الاقتصادي و كذلك المنظمات ذات الطابع السياسي مثل منظمة الأمم المتحدة ، منظمة الدول الأمريكية

كما لا يمكن إهمال دور الحكومات (الدول، الأنظمة) التي تطبق السياسات الاقتصادية داخل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة و هذه السياسات قد تكون طوعية او مرغمة منها وفي الاخير لابد من ان ننوه أيضا لدور الحركات الاجتماعية و هي بمثابة القوة الأخيرة من قوى العولمة و نخص بالذكر الجماعات و المنظمات و الجمعيات (المنظمات ، النقابة ، الجمعيات الثقافية و البيئية....)

ففي السنوات الأخيرة تعزز دور العلاقات الدولية بين هذه الحركات بغية تبادل المعلومات وصياغة مواقف مشتركة وتوحيد المطالب ، وبلورة استراتيجيات عمل موحدة.

كما أن الاجتماعات الدولية التي يعقدها ممثلوا الحكومات ، ممثلي الرأسمال العالمي الكبير لتقرير مصير الكرة الأرضية وشعوبها ، باتت متوافقة أكثر فأكثر مع اجتماعات موازية يعقدها ممثلوا المنظمات الشعبية والثقافية وحركات النساء وسائر المنظمات

³¹INTERNET : AWLAMA . HTM

للمزيد أكثر أنظر ، د.صالح الرقب ، العولمة ، مقال منشور على شبكة الانترنت-----

³²مشروع دراسة حول مواجهة العولمة : ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ، عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة السابعة عشرة ، الجزائر، ماي 2001 .

غير الحكومية وحركات حماية البيئة وكان منها لقاء سانتياغو في التشيلي سنة 1998 بموازنة القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات أمريكا .

2.3. المهينات المالية الدولية

إن التبادل التجاري بصفة عامة سواء أكان اقليمياً أو دولياً يتطلب ضرورة وجود قواعد منظمة وواضحة تحكم هذا التبادل ويمكن أن يكون مثل هذه القواعد ثنائية أو متعددة الأطراف ، وهنا نذكر انه يجب على البلد الالتزام بشروط عقد الاتفاقية المبرمة .

فبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت الاتفاقيات الثنائية لتسهيل التبادل بين طرفي التعاقد لاجل التقليل من نواتج الحرب التجارية التي سادت قبل ذلك ، ونتيجة لخوف الولايات المتحدة الأمريكية من اتساع ونفوذ هذه الاتفاقيات الثنائية ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه دعوة إلى أربعة وأربعين دولة لانعقاد المؤتمر المالي والنقدي للامم المتحدة الأمريكية في 01 جويلية 1944 في بريتون وودز ، حيث تم تبادل الآراء ووجهات النظر بين كل الحاضرين ، وفي الأخير تم الخروج باتفاقيتين ، تخص الأولى انشاء صندوق النقد الدولي والثانية تخص انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير كما اشترط للعضوية في البنك الدولي للانشاء والتعمير العضوية المسبقة في صندوق النقد الدولي .

وبتاريخ 27 ديسمبر 1945 تمت المصادقة على الاتفاقيتين من قبل ثمانية وعشرين دولة حيث تم مباشرة النشاط في أول مارس 1947 .

1.2.3. صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة، انشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 (اتفاقية بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية)، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره

أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلداً . وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي (نظام المدفوعات) الدولية وأسعار صرف العملات .

وبذلك فهو يشرف على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء خصوصاً مع التحديات الجديدة التي أوجدها تطور الاقتصاد العالمي منذ عام 1945 ، أصبح FMI يساهم في جعل ثمار العولمة في متناول الجميع و ذلك من خلال العمل على تقوية النظام المالي الدولي والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق حدة الفقر ويمكن تعداد أهداف صندوق النقد الدولي بصفة موجزة فيما يلي :³³

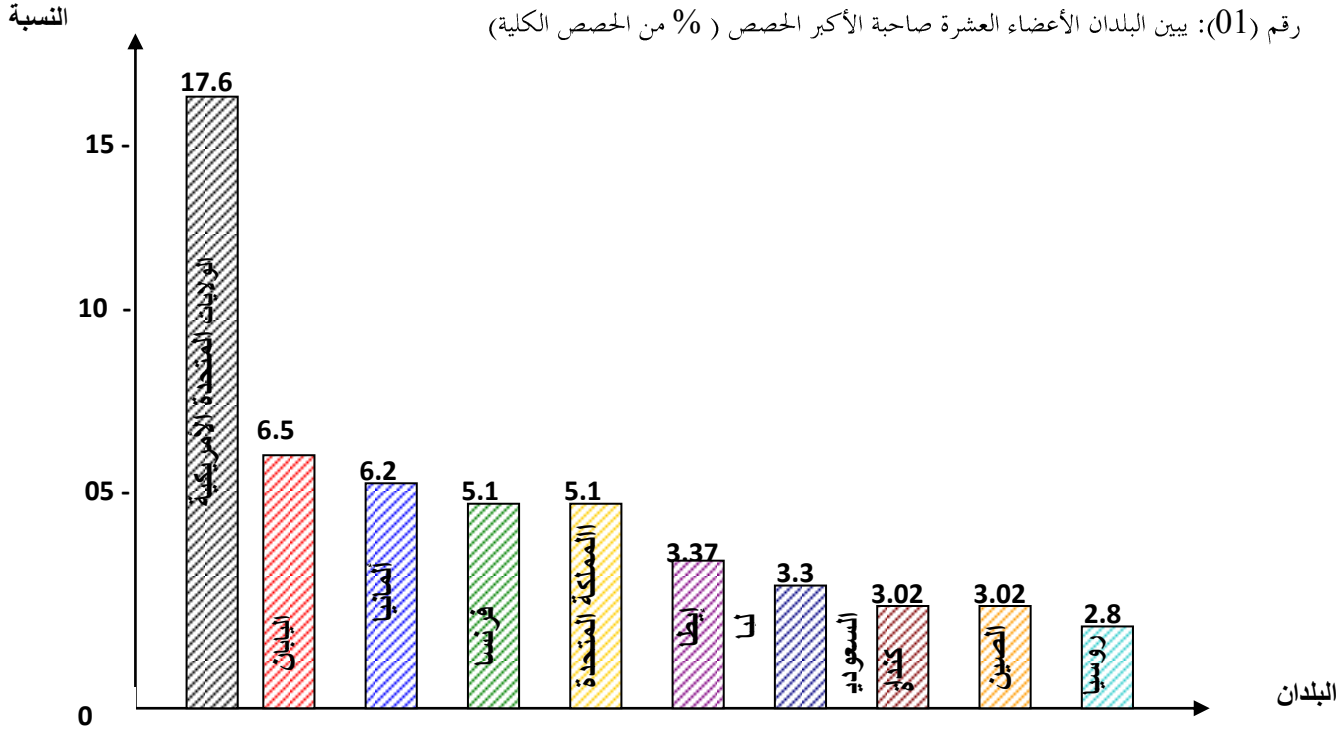
- دعم استقرار أسعار الصرف، و المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء.
 - تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دولية فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
 - إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .
 - تدعيم الثقة بين الدول الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية.
 - تسيير التوسع و النمو في التجارة الدولية.
- ومن الأهداف السابقة الذكر نجد أن صندوق النقد الدولي يسعى الى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي ، و في ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي تهدد الاستقرار المالي و النقدي تحول دور صندوق النقد الدولي من التركيز على استقرار اسعار الصرف و علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية من اجل اعادة توازن ميزان المدفوعات و محو عجز الميزانية .

³³ د.محسن أحمد الخضيرى ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد السوق وإدارة عصر الادولة ، مرجع سابق ص 75.

بن سعيد محمد و صالح إلياس

و هذا في اطار قاعدة الشرطية ، و هي مجموعة اجراءات تقوم بها الدولة التي تلجأ الى طلب قرض من الصندوق³⁴.

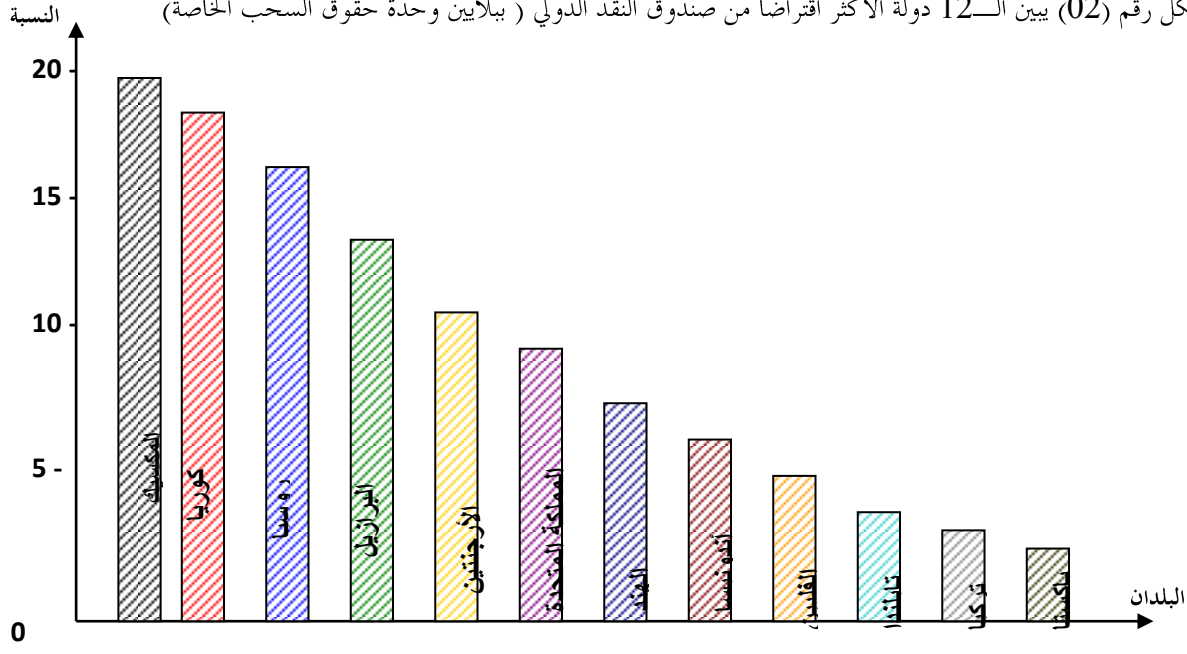
وسنرى هذا لاحقا في علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية و لكن السؤال المطروح ماهي موارد صندوق النقد الدولي ؟ ان المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص (رأس المال) التي تقدمها الدول عند انضمامها ، و حصولها على العضوية في الصندوق , بحيث تدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة او بإحدى العملات الرئيسية مثل دولار الولايات المتحدة الأمريكية أو الين الياباني أما القسط المتبقي فيدفعه البلد العضو بعملة محلية ، والشكل رقم (01): يبين البلدان الأعضاء العشرة صاحبة الأكبر الحصص (% من الحصص الكلية)



العنوان: الشكل رقم (01): البلدان الأعضاء العشرة

المصدر: منشورات صندوق النقد الدولي - أوت 2003

والشكل رقم (02) يبين الـ 12 دولة الأكثر اقتراضا من صندوق النقد الدولي (بـ 12 وحدة حقوق السحب الخاصة)



³⁴ د. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة 2000 ، ص 16.

العنوان: الشكل رقم (02): الـ12 دولة الأكثر اقراضا من صندوق النقد الدولي (1947-2000)
المصدر: منشورات صندوق النقد الدولي - أوت 2003

من خلال الشككين السابقين نجد أن صندوق النقد الدولي يقوم بعملية الوساطة عن طريق اشرافه على توجيه القروض المالية وجذبها وإقراضها .

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال نوعين مختلفين من سياسات الإقراض .

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني وهي تشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق وقد استخدمت لأول مرة عام 1952 .
- أما الاتفاقيات الممتدة متوسطة الأجل ، التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد ، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية ، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي ، وتضخم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقيات الممتدة الاصطلاحات التي تستهدف تحسين عمل الاقتصاد ، مثل الإصلاحات الضريبية وإصلاح القطاع المالي ، وخصخصة المؤسسات العامة ، وإجراءات المرونة في أسواق العمل .

2.2.3. البنك الدولي:

هو عبارة عن منظمة مالية دولية متخصصة بين الدول ، انشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز سنة 1945 ويعرف بمجموعة البنك الدولي والتي تضم إضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكالة التنمية الدولية سنة 1960 ، ومؤسسة التمويل الدولي لسنة 1956 .

ويهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية ، مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه ، كما جاء لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية ، وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء فيه³⁵

ومقر البنك هو واشنطن، إذ ينص ميثاقه على أن " يقام المكتب الرئيس للبنك في أراضي البلد العضو الذي يمتلك أكبر عدد من الأسهم.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر حامل أسهم في البنك وأكبر مساهم في المؤسسة الائتمانية الدولية ، كان باستطاعتها دائما السيطرة على القروض فإن كانت العولمة تعني الهيمنة والسيطرة ، فإن الهيمنة تكمن هنا في إغراق الدول بعمليات الإقراض ، كما يتجلى هنا دور البنك³⁵ في عمله كوسيط لتدفق الاموال إلى الخارج وشق الطريق إلى المناطق النائية ، مساعدته للشركات المتعددة الجنسيات كما يضغط على الحكومات المقترضة وأيضا الحكومات التي تنبذ الديون الدولية أو تؤم الممتلكات الأجنبية .

والبنك الدولي لا يتوقف إلى هذا الحد بل يقوم بتشجيع الهيئات المالية الأخرى في مشاركته لمنح القروض للدول التي يقوم بتقسيمها وإعدادها للتمويل وذلك من خلال عقده لعدة اتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات التقنية المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وفي الاخير ممكن أن نخلص إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان بتنسيق دقيق ، فيما بينهما اتجاه الدول الفقيرة ، إلى الحد الذي زالت فيه الفواصل والفروق فيما بينهما.

3.2.3. المنظمة العالمية للتجارة:

لقد برزت في العصر الحديث أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورت حتى أصبحت تؤثر وتوجه العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين دول العالم ، فمثلا رغم الاختلاف الايديولوجي بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة

د. شيريل بيار " البنك الدولي: دراسة نقدية "، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينما للنشر، القاهرة، الطبعة 1994. 35

بن سعيد محمد و صالح إلياس

الأمريكية إلا أنهما استخلصا نتيجة واحدة ألا وهي ضرورة التعاون الاقتصادي من أجل الرفاهية الاقتصادية لشعبيهما وبصفة عامة أصبح العالم اليوم في حاجة إلى التعاون الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى فالدول المتخلفة في حاجة إلى منتجات الدول المتقدمة من سلع رأسمالية في التنمية الاقتصادية أو سلع استهلاكية لازمة للاستهلاك المحلي المتزايدة أو خدمات مختلفة تسرع من معدلات التنمية ، كما أن الدول المتقدمة بحاجة للمواد الأولية كالبتترول أو الغاز الطبيعي لأنها لازمة لمصانعها بل وفي حاجة أمس إلى أسواق الدول النامية لتصريف منتجاتها .

ولذلك سعت الدول المتقدمة وتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنشاء منظمة للتجارة العالمية تكون مهمتها تنظيم السياسات التجارية بين دول العالم لتسهيل التجارة وتجنب التزعة الحنائية³⁶

وكأول خطوة لتطوير التعاون والتبادل التجاري ظهر ما يعرف بالجات (GATT)³⁷ ضمن مؤتمر هافانا الاقتصادي . حيث في 30 أكتوبر كان قد وقع على اتفاقية ألغات (GATT) ممثلوا ثلاثة وعشرين دولة وبداية من اول جانفي 1948 بدأت تباشر مهامها ولعل أهم الأهداف التي ألزمت بها اتفاقية ألغات ، هي "المساعدة على رفع مستوى المعيشة ، ضمان تحقيق دخول متزايدة تنمية منابع الثروة في العالم والتوسع في الانتاج وفي تبادل السلع وتشجيع التنمية الاقتصادية"³⁸ ولقد لحقت باتفاقية ألغات (GATT) عدة تطورات وذلك باعتمادها على المفاوضات حيث نجد هناك ثماني جولات أساسية من المفاوضات هي :

- 1- مفاوضات جنيف عام 1947 وقد شارك فيها ثلاثة وعشرين دولة.
 - 2- مفاوضات أنسي عام 1949 Annecy بفرنسا وقد شارك فيها ثلاثة وعشرون دولة
 - 3- مفاوضات تركواي Torquay من عام 1950 - 1951 ببريطانيا وقد شارك فيها ثمانية وثلاثين دولة .
 - 4- مفاوضات جنيف من عام 1952 - 1956 وقد شارك فيها ستة وثلاثين دولة .
 - 5- مفاوضات جنيف من عام 1959 - 1962 وقد سميت هذه المفاوضات بجولة ديون وقد شارك فيها ستة وعشرين دولة .
 - 6- مفاوضات جنيف من عام 1963 - 1967 وقد سميت هذه المفاوضات بجولة كينيدي ، وقد شارك فيها خمسين دولة .
 - 7- مفاوضات جنيف من عام 1973 - 1974 وقد سميت هذه المفاوضات بجولة طوكيو ، وقد شارك فيها سبعة دول .
 - 8- مفاوضات جنيف من عام 1986 - 1993 وقد سميت هذه المفاوضات بجولة رغواي ، ولقد شارك فيها سبعة وثمانين دولة نامية .
- وسنقتصر على جولة الارغواي التي تعتبر المرحلة الثامنة من مفاوضات اتفاقيات ألغات حيث شارك فيها 107 ممثلين من مختلف الدول ، وقد انتهت إلى تصديق 117 دولة عليها ، وقد تم تأجيل الجولة عدة مرات نتيجة الخلافات التي حدثت بين أمريكا وأوروبا وقد انحصرت موضوعات التفاوض في هذه الجولة على³⁹ " التجارة الزراعية - المنسوجات - النفاذ للأسواق - الخدمات - حماية الملكية الفكرية - تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية .
- ولقد استمرت هذه الجولة سبع سنوات وانتهت بالتوقيع عليها في مؤتمر مراكش في 15 نيسان 1994 ، وبذلك اكتملت منظومة العلاقات الدولية والتي أصبحت تتولاها حاليا ثلاث مؤسسات دولية : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وهذا تبع لما نصت عليه الوثيقة الختامية لمفاوضات الارغواي في مادتها الأولى والثانية على إنشاء منظمة

³⁶ - د. عبد الناصر العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار للنشر، عمان ، 1999 ، ص 07 .

40 - د. حسين عمر ، ألغات والخصخصة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث ، 1997 ، ص 12 - 13 .

³⁹ رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، الجزء الثاني ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، 2001 ، ص 37

التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسس المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والادوات القانونية المقترنة بها ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 1995 لتحل محل سكرتارية منظمة الغات التي أنشئت عام 1947⁴⁰.

1.3.2.3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

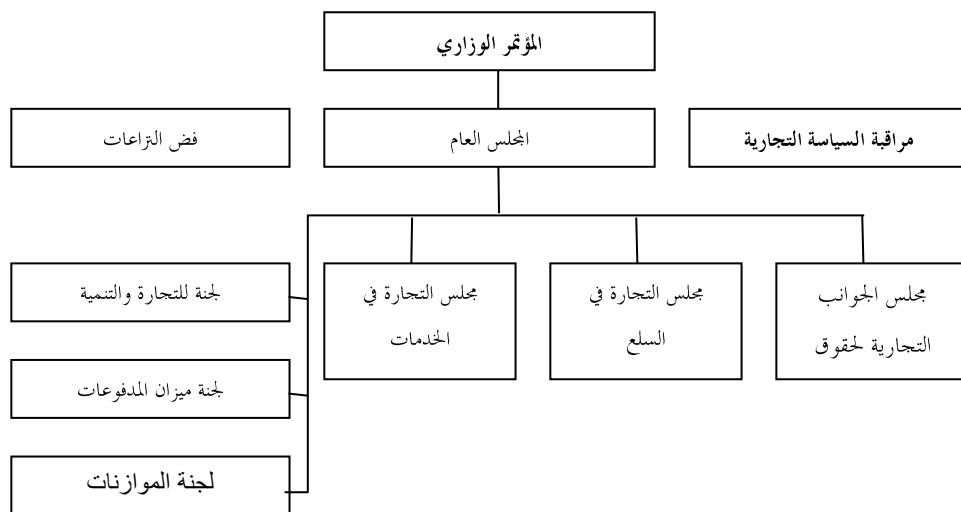
تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها " اطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها"⁴¹

ومن هذا التعريف نكتشف أن المنظمة العالمية للتجارة هي أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة وهي المشرفة على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد ، بحيث تشارك بأكثر من 95 % من حجم التجارة الدولية ، كما تعد بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ، وبذلك تعد مهمتها أوسع من الـ GATT التي كانت مجرد اتفاقية . " وما يثبت صعوبة عملها هو أنه هناك مسائل جد عالقة لحد الساعة سواء بالنسبة للدول الاعضاء التي قدمت ملفها بغرض الانضمام"⁴²

2.3.2.3 . دور منظمة التجارة العالمية :

- تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو لصالح المجتمع وهذا يتحقق من خلال ما يلي :
- التحرير المتواصل وإزالة التعريفات الجمركية والحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع والخدمات .
 - إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية من خلال وضع مكان يلتقي فيه الدول الأعضاء لمناقشة مختلف المسائل، خاصة التي تتعلق بالمبادلات التجارية وذلك في شكل جولات متعددة الأطراف .
 - حل المنازعات بين الدول الأعضاء .
 - التحرير المتواصل للتجارة في الخدمات ورفع جميع أشكال الحماية .
 - دمج الدول النامية والاقليم والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في المنظومة المتعددة الاطراف .

1. هيكل المنظمة العالمية للتجارة: الشكل رقم (03) يبين الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.



⁴⁰ Michel Rainelli , L'organisation mondiale du commerce , Casbah Edition 2001 , p. 97 .

⁴¹ د. محسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، مرجع السابق ، ص 35 .

⁴² - Frédérique Sachwald , les débuts de l'organisation mondial du commerce , revus de problèmes économiques , № 2459 , 1994 , p.12.

العنوان: الشكل رقم (03) : هيكل المنظمة العالمية للتجارة

المصدر: رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، مرجع سابق ص 43

– **المؤتمر الوزاري :** يتألف المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الدول الاعضاء والذين هم وزراء التجارة ، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الاقل ويشرف على مهام المنظمة ، ويتخذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض ، ولعل من المؤتمرات الوزارية المؤتمر الذي انعقد في سنغافورة في الفترة من 09 إلى 13 ديسمبر 1996 ، وانهقد المؤتمر الثاني في جنيف بسويسرا في 18 إلى 20 ماي 1998 وانهقد المؤتمر الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الامريكية في 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999⁴³ .

– **المجلس العام :** يتكون من ممثلي جميع دول الأعضاء ، واجتماعاته تعقد حسب الظروف وله مهام مخولة ، ويقوم بوضع قواعد لاجراءاته وقواعد للجان التي سنذكرها لاحقا .

– **مجلس لشؤون التجارة في السلع، ومجلس لشؤون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية،** حيث هذه المجالس تحدد القواعد وتخضع لمراقبة المجلس العام.

– **لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارية** تقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقية ، وحيث تشرف على إعداد التقارير لترفعها إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة ، إذن بعد عرض الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة والمهام الموكلة له ، نلاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة قد اسهمت في تأكيد تيار العولمة وتأكيد عولمة الاسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية ، كما أنها تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات أو لجوء بعض المصدرين إلى عملية الإغراق وسهرها على إزالة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حرية التجارة سواءا في السلع أو الخدمات أو الأفكار وهذا يقود إلى ترسيخ قواعد التخصص وتقسيم العمل بما يخدم رفاهية الانسانية ، وفي الوقت ذاته ، دفع الدول وحثها على ابتكارات مزايا تنافسية تجعلها متفوقة بما على الآخرين

وهناك نقطة أساسية يجب التوقف عندها من خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة العالمية للتجارة ، حيث الدول المتقدمة العضوة ، تكرر هيمنتها عن طريق قواعد المنظمة وتعمل لحسابها الخاص وخير مثال : الأحداث التي وقعت في مؤتمر سياتل ، وهذه الأحداث تعكس الصورة الحقيقية لخبايا ونوايا أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، وفيما يلي عرض موجز عن أهم ما وقع في قمة سياتل

تأتي اجتماعات قمة سياتل في إطار المؤتمرات الوزارية للمنظمة ، وهذه هي الدورة الثالثة سبقتها دورة في سنغافورة ، حيث كان منتظر من هذه الدورة تحقيق مشاركة كاملة للدول النامية في الاقتصاد العالمي ، وذلك لمعالجة قضايا التجارة الدولية باعتبارها وسيلة للنمو في بيئة العولمة والتحرر ومجالات حقوق الملكية الفكرية ، والخدمات والدخول إلى الاسواق ، والزراعة والغذاء

لكن الهدف الذي كان المشاركون في اجتماعات سياتل يتطلعون إليه وقع ضحية للنقابات السياسية التي عصفت بالقمة من الداخل والخارج والتي خلقت ضغوطا شديدة القوة من أجل إصلاح منظمة التجارة العالمية .

أعمال القمة⁴⁴ :

لقد تم افتتاح المؤتمر في وسط هتافات ضد المنظمة العالمية للتجارة وشعارات تدين الرأسمالية الجديدة التي تجسدها ، وفي ظل غياب قادة الدول الصناعية بحيث كان التمثيل في المؤتمر على مستوى وزراء التجارة والاقتصاد.

⁴³ – مصطفى ولد سيدي محمد ، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، مقال منشور بشبكة الانترنت بتاريخ 2000/10/27 .

⁴⁴ – د. سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر ، دمشق 2000 ، ص 59 .

وقد ركز جدول أعمال المؤتمر على إعادة النظر في اتفاقية الخدمات وهي الاتفاقية التي تم الدول النامية ، لانه لم يتم تنفيذ سوى الاتفاقيات التي تستخدم الدول المتقدمة والتي تتعلق بالخدمات المالية ، والاتصالات ، و أنظمة المعلومات ، وتم تجاهل تنقل البشر والخدمات المهنية حيث هذين القطاعين يتعارضان ومصالح الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان) كمل تضمن جدول الاعمال مشروعاً أمريكياً لتطوير التجارة الالكترونية من خلال اتفاقية ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

مواقف دول العالم وأوجه الاختلاف:

1. الدول المتقدمة :

1.1. الولايات المتحدة الأمريكية : إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى منذ القدم إلى فتح أسواقها ، حيث تبنت (تشالين بارشيفسكي) الممثل التجاري الأمريكي قيادة الحملة الأمريكية بفتح الاسواق العالمية وهذه الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها في سيئاتل تتأثر بمجموعة من الاختيارات الداخلية سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي ، فالزارعون الأمريكيون يعانون من ارتفاع قيمة الدولار والجفاف ، وكذلك المنافسة الأجنبية في الإنتاج الزراعي ، ألحق أضراراً بالصادرات الأمريكية من أجل معالجة هذه النقطة ، فتصدت الزراعة قائمة الأهداف الأمريكية في قمة سيئاتل، ولعل المنافسة القومية في هذا المجال هو أوروبا ، حيث تم إعلان حرب تجارية ضدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، بدعوى الدعم الذي يضر بالتجارة العالمية بحيث يحد من دخول المنتجات الزراعية للأسواق الأوروبية وفي المقابل فإن الدول الأوروبية تصدر قضية الأغذية المعدلة وراثية، حيث قامت الدول الأوروبية بوقف الترخيص باستيرادها وأجبرتهم في ذلك كل من اليابان وسنغافورة ودول أخرى .

هذا في الجانب الزراعي ، وفي جانب الخدمات فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد فتح باب الخدمات الحكومية مثل الاتصالات والعمليات المالية ، وكذلك تريد من المنظمة العالمية للتجارة الموافقة على عدم فرض قيود على التجارة الالكترونية لأنها تنتج معظم أجهزة وبرامج الكمبيوتر في العالم وكذلك ، في مجال الانترنت حيث تصل نسبة مستخدمي خطوط الهاتف الأمريكية إلى 90 % من مستخدمي الانترنت .

ومما ذكر سابقاً يتجلى لنا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية للتجارة

بعدما هيمنت على كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير .

فهي تريد إطلاقاً كاملاً للتجارة وعدم إعطاء فرصة لإقامة حواجز جديدة أمام التجارة الالكترونية ورفع الدعم الأوروبي عن القطاع الزراعي والالتزام بمعايير العمل والبيئة بالنسبة للسلع الصناعية⁴⁵ .

ولعل المواجهات الأكثر صعوبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت مع دول الاتحاد الأوروبي حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم بقيمة قدرها 70 مليار دولار عام 1998 وتمثل نسبة 12.6 % من جملة الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية ودول الاتحاد الأوروبي ممثلة في فرنسا

والتي تحتل المرتبة الثالثة بعد أمريكا في تصدير المنتجات بقيمة قدرها 41 مليار دولار ونسبة 7.4 % من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية والتي تسعى إلى عدم قبول تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية للدول الأوروبية⁴⁶ .

ولذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلح على الحصول على التزام من الاتحاد الأوروبي بالتفاوض حول إسقاط الدعم الذي يقدمه الاتحاد للمزارعين الأوروبيين ، وترى أمريكا أن هذا الدعم لا يخلق منافسة حقيقية وهو ما سيضر بالمزارعين الأمريكيين عند الدخول للأسواق الأوروبية .

⁴⁵ - د. سمير صارم ، معركة سيئاتل حرب من أجل الهيمنة ، مرجع سابق ، ص ص 93 - 96 .

⁴⁶ - مخلوفي عبد السلام ، نتائج جولة أورجواي وانعكاساتها العامة على اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير ، فرع تحليل اقتصادي ، الجزائر ، 2001/2000 ، ص 96 .

2.1. أوروبا:

بالنسبة للدول الأوروبية أدانت بشدة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في قطاع الزراعة وأشاروا إلى أن المؤتمر هو تكريس للامبريالية الاقتصادية ، وصرح مسؤول أوروبي بقوله " إنهم الأمريكيون الذين كانوا مصرين على تمرير جدول الأعمال الخاص بهم إلى درجة جعلتهم لا يرون إلى أين يقود ذلك " .

وعارضوا اتمام الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد الأوروبي بوضعه إجراءات حمائية ومبرر المساعدات التي تقدم للمزارعين بأنها هامة خاصة في ظل هجر الكثير من المزارعين للأراضي الزراعية ، بما يكون فيه تحديد لمستقبل الزراعة وبالتالي الأمن الغذائي .

3.1. أستراليا:

لقد وجهت أستراليا اتهامات وانتقادات للإدارة الأمريكية ، من خلال معاملتها اتجاه المنظمة ، ورفضها لتمويل القمة ، بحيث اتهم نائب رئيس الوزراء الأسترالي الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) ، بسوء إدارة مؤتمر سياتل الذي انتهى إلى الفشل

4.1. الصين:

تعتبر الصين عاشر قوة اقتصادية في العالم حيث تنتج ما يعادل 50% من الانتاج العالمي ، وتسيطر على 60% من تجارتها ، حيث كانت الصين مؤيدا للدول النامية من خلال مداخلاتها في المؤتمر وطالبت بالمساواة بين جميع الدول .

5.1. اليابان :

تساند أوروبا ، وترى أن الزراعة قطاع يحافظ على فرص العمالة الموجودة في هذا المجال، وهو ما يعرف بـ : التعدد الوظيفي للزراعة ، و أن لقطاع الزراعة معاملة خاصة بتجاوز البعد التجاري ودعم المزارعين بهدف إلى الحد من الهجرة للمدن سعيا لزيادة عوائدهم المنخفضة .

2. الدول النامية:

إن الدول النامية وجدت نفسها مهمشة في هذه القمة ، وخير دليل على ذلك التصريح الذي أدلت به المندوبة الأمريكية التي ترأست الاجتماع (شار لين بارشيفسكي) حيث قالت " ليس من الضرورة لحضور الجميع .. ، لان الاجتماع ملئ بالقضايا الصعبة "وليس هذا فحسب فأيضاً تصريح مندوب أمريكي بقوله " إن اللجنة المنظمة للمؤتمر التي سمحت للبلدان الصغيرة بدور رئيسي في كل المناقشات، ساهمت في إعاقه التقدم في المباحثات "

من هذا نجد أن الأمريكيين يريدون مناقشة المواضيع التي تخدم مصالحهم كتحرير التجارة الالكترونية ، ورفع القيود الجمركية على الصادرات الأمريكية وهذا الذي أدى بالدول النامية أن تطالب بضرورة إصلاح المنظمة وإعادة النظر في الدور الذي تقوم به وهذا ما اعتبر عند وزراء التجارة في دول منظمة الوحدة الإفريقية في بيان مشترك عن خيبة أملهم ، وعدم موافقتهم على الطريقة التي تجري بها المفاوضات في المؤتمر

وأكد البيان " أنه ليس هناك أي شفافية في الإجراءات ، وأن الدول الإفريقية مهمشة ومستبعدة عموماً من مسائل حيوية بالنسبة لمستقبل الشعوب الإفريقية " .

وأضاف " إن المجموعة الإفريقية تشعر بالقلق إزاء نوع خاص من النيات المعلنة للتوصل إلى بيان وزاري بأي ثمن مهما كان ذلك من خلال اجراءات ترمي إلى ضمان مشاركة جميع أعضاء المنظمة والاجماع على قراراتها ، وجاء الموقف الإفريقي بعد معارضة عنيفة من جانب الدول النامية لاتجاه الولايات المتحدة لفرض مطالب تتعلق بالسياسات الداخلية في اطار ربطها بين التجارة ومعايير العمل " .

كما طالبت الدكتورة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الخارجية الدول المتقدمة أن تفي بالتزاماتها اتجاه الدول النامية وأولها تقديم المساعدات المالية والفنية التي تقلل من أية آثار سلبية محتملة لبدء العمل بالاتفاقيات .

بن سعيد محمد و صالح إلياس

كذلك دور مصر الملموس والمتمثل في ورقة العمل التي أعدها للمؤتمر ، ونوعية وحجم الوفد الذي شارك في الاجتماعات ، والذي ضم إضافة إلى وزير الاقتصاد الدكتور : يوسف بطرس غالي ، لجنة من الاقتصاديين المصريين ، ومثلت بذلك وجهات نظر الدول النامية بما فيها الدول العربية ، وكان الدكتور بطرس غالي من بين وزراء اثنان وعشرين دولة اختارهم رئاسة المؤتمر لتمثيل المناطق الإقليمية المختلفة في محاولة لتقريب وجهات النظر الخلافية والتي استمرت ثمانية عشر ساعة كاملة انتهت بعقد رئيسة القمة مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه فشل الوصول إلى اتفاق ، وعدم صدور إعلان سياتل .

مظاهرات سياتل :

إن سياتل هي المدينة الكبرى في ولاية واشنطن وتقع شمال غرب الولايات المتحدة الأمريكية وهي المركز الرئيسي لشركات ضخمة تتحكم اليوم في التجارة العالمية مثل شركة (مايكروسوفت) لبرامج الكمبيوتر ، وشرك (بوينغ) لصناعة الطائرات و (أمازون دوت كوم) الشهيرة في التجارة عبر الانترنت وستارمكس للقهوة وأسماء أخرى تحتل حاليا قائمة أكبر الكبار في الاقتصاد الأمريكي بل العالمي.

ففي هذا البلد بدأت التظاهرات بعرقلة نحو (500) متظاهر احتجاجا على الليبرالية التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية مزودين بمكبرات الصوت وفي (بر وداوى) الشارع الرئيسي لحي (كايبتال) في سياتل تجمع نحو 1000 شخص من مختلف الفئات مرددين " نحن شعب موحد ولن نقسم أبدا " ويحملون شعارا بعنوان (حملة المواطنين حول التجارة) . وقد حملت طائفة شعار (الناس قبل الربح - أوقفوا منظمة التجارة العالمية) فوق المركز الذي اتفق فيه وزراء (135) دولة مبدئيا على محادثات الالفية ، وفي الوقت نفسه حذرت منظمة أوكسفام (غير الحكومية) من أن المؤتمر الوزاري سيمنى بالفشل إذ لم يؤدي إلى فتح الأسواق الأوروبية ، و الأمريكية بشكل أكبر أمام الدول الفقيرة .

ولذلك لابد على الدول الصناعية أن تلترم بالغاء جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الدول النامية ، ووقف إعاناتها للصادرات الزراعية

الخلاصة:

وفي الأخير يمكن الوصول إلى أن اتساع نطاق العولمة هو بفضل الجوانب التالية سواء الجانب السياسي الذي تمثله هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها حيث تلعب دورا رئيسيا في التأكيد على أهمية العولمة وأهمية الإعداد لوحدة العالم أو عولمة التمويل من خلال صندوق النقد الدولي الذي يمثل نظام نقدي دولي يحكم ويضبط تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للعضو إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه وبالتالي كفالة تحقيق الاستقرار النقدي العالمي ، أو عولمة الإستثمار ويمثله البنك الدولي ومجموعته مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية ، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الإستثمار) للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء فيه بتقديم قروض طويلة الأجل والاهتمام أكثر بالدول الأكثر فقرا عن طريق قروض ميسرة ودعم التنمية الاقتصادية فيها، أو عولمة التجارة من خلال المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الغات كي تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية وتتولى إدارة النظام التجاري الدولي اعتبارا من أول يناير 1995 .

فهذه الهيئات العالمية هي بمثابة وقود العولمة يسهل لها الحركة في جميع أنحاء العالم .

قائمة المراجع

- 1- يحيى اليحيوي ، العولمة أية عولمة ، افريقيا الشرق ، المغرب ، 1999 ، ص 29.
- 2 - هشام البعاج ، سيناريو ابستمولوجي حول العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 247 ، 1999 ، ص 38 .
- 3 - د. عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 03
- 4 - Grahame Topson , introduction : situer la mondialisation , revue internationale des sciences sociales , № 160 , 1999 , p. 161 .
- 5 - Ibid , p. 159.
- 6 - un monde de plus en plus Kiragoto et Brendan , les deux faces de la mondialisation : de petites économies ouvertes dans 6 - interdépendants , revus internationale des sciences sociales p.226 , op cite ,
- 7- Olivier Doffus , la mondialisation , la bibliothèque du citoyen , 1997 , p.08
- 8 - د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 43 .
- 9- J.P. Michieles Duzunidis , mondialisation et citoyenneté , édition : l'harmattan , 1999 , p.43.
- 10 - Frederic Toulon , Que Sais – Je ? , édition : boucherre , p. 61.
- 11 - Edition France Loisirs, Paris , ، Dictionnaire de l'economie -Sous la direction de Pierre Bezbak et Sophie Gherardi , 11 P.181. 2001,
- 12- ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 51.
- 13 - هشام البعاج ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص 39.
- 14 - د . محسن أحمد الخضير العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الادلولة ، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى ، 2000 ، ص ص 135-137.
- 15 - د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 16 .
- 16 - د. محسن أحمد الخضير ، العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الادولة ، مرجع سابق ، ص ص 130-133
- 17- د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 17
- 18- Sous la direction de Pierre Bezbakh et Sophie Gherardi , OP CITE , p. 185
- 19 - محمد الاطرش ، العرب و العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 269 ، 1998 ، ص 105 .
- 20 - حسين خريف ، عولمة العنف ، أي دور للنظام الإعلامي العالمي ؟ مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، عدد 18 ، 2002 ص 51.
- 21- Laurent Quignon , de L' union monetaire à L union budgeters , in problems equonomiques, № 2650 , 2000 ,p. 29
- 22 - د.مبارك بوعشة ، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسن طينة ، عدد 16 ، 2001 ص 18
- 23 - بيجان .ب. أجيغلي ، الأزمة الآسيوية الأسباب والعلاج ، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 1999 ، ص 28
- 24 د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 26
- 25 -مرجع سابق ص 26
- 26 د. هانس بيترمارتتين ، هار الدشومان ، فخر العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان علي ، عالم المعرفة ، 1998 ، ص 117
- 27 - Bernand Bourm , L' entreprise Multinational et L'état , Edition étude v ivante , P.0 8
- 28 - IBIDEM
- 29 - جيرالدو كسبوغوهار الدكليمنتار،الكذبات العولمة: بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة د.عدنان سليمان ،دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 21 .
- 30 - د.غضبان مبروك ، بين العولمة و السيادة ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة.

- 31 - للمزيد أكثر أنظر ، د. صالح الرقب ، العولمة ، مقال منشور على شبكة الانترنت
- 32 - مشروع دراسة حول مواجهة العولمة : ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ، عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة السابعة عشرة ، الجزائر ، ماي 2001 .
- 33 - د. محسن أحمد الخضير ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد السوق وإدارة عصر الادولة ، مرجع سابق ص 75.
- 34 - د. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة 2000 ، ص 16.
- 35 - د. شيريل بيار " البنك الدولي: دراسة نقدية "، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينما للنشر، القاهرة، الطبعة 1994.
- 36 - د. محسن أحمد الخضير ، العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الادولة ، مرجع سابق ، ص 79 .
- 37 - د. عبد الناصر العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار للنشر، عمان ، 1999 ، ص 07 .
- 38 - د. حسين عمر ، الغات والخصخصة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث ، 1997، ص 12 - 13 .
- 39 - رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، الجزء الثاني ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، 2001 ، ص 37 ،
40 - Michel Rainelli , L'organisation mondiale du commerce , Casbah Edition 2001 , p. 97 .
- 41 - د. محسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، مرجع السابق ، ص 35 .
- 42 - Frédérique Sachwald , les débuts de l'organisation mondiale du commerce , revus de problèmes économiques , № 2459 , 1994 , p.12.
- 43 - مصطفى ولد سيدي محمد ، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد ، مقال منشور بشبكة الانترنت بتاريخ 2000/10/27 .
- 44 - د. سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر ، دمشق 2000 ، ص 59 .
- 45 - د. سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، مرجع سابق ، ص ص 93 - 96 .